Knowledge Scientific Journal
Multidisciplinary Electronic
E-ISSN: 2708-3527
Issue: V
Date of Publication: 05/12/2021

www.knowledge.upei-uoi.mg

مجلة المعرفة
متعددة التخصصات الإلكترونية
الترقيم الدولي المعياري الإلكتروني: 2708-3527
العدد: 5
تاريخ الإصدار: 2021/12/05

آليات تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

Mechanisms for Activating the Private Sector's role in the Algerian Economy

د. زواويد لزهاري، دراسات مالية، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية، الجزائر،
zou.lazhar@yahoo.fr

د. بن قايد الشيخ، علوم اقتصادية، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية، الجزائر، cbengaid@yahoo.com

د. بن شاعة وليد، دراسات مالية، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية، الجزائر، walid08ben@gmail.com

تاريخ النشر: 05 ديسمبر 2021

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الآليات اللازمة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، باعتبار هذا الأخير اقتصاد يتسم بالريعية ويعتمد أساساً على الإيرادات النفطية في ظل عدم فاعلية مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني، ولعلّ أبرزها القطاع الخاص الذي مازال مهمشاً رغم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في سبيل الرفع من أدائه وزيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية. اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للإجابة على إشكالية الدراسة من خلال تحليل البيانات الخاصة بالقطاع الخاص في الجزائر استناداً إلى النشرات الإحصائية والتقارير والمقالات العلمية بما يحقق أهداف الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الاقتصاد الجزائري لازال يعاني من جملة من الإشكالات أبرزها ريعية الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة والفساد، وهذا ما عرقل مسيرة التنمية في البلاد، وأن القطاع الخاص لم يأخذ مكانته بعد كرافد لتحقيق التنمية نتيجة عدم تفعيل الآليات اللازمة التي تجعل منه مساهما حقيقيا في خلق النمو الاقتصادي السريع والمستدام. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تشكيل لجان متخصصة في تأهيل القطاع الخاص وفقا للأسس العلمية والعالمية من أجل تعزيز إسهاماته في تحقيق التنمية الاقتصادية الطموحة في البلاد خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد جزائري، آليات، تنمية اقتصادية، قطاع خاص، قطاعات اقتصادية.

ABSTRACT:

The following study aims to shed light on the mechanisms necessary to activate the role of the private sector in the Algerian economy. This is given that the latter is a rentier economy that depends mainly on oil revenues in light of the ineffectiveness of the national economy's sectors. Perhaps the most prominent of them is the private sector, which is still marginalized despite the regulatory and legal reforms undertaken by the Algerian government in order to raise its performance and increase its contribution to achieving economic development. The researchers relied on the descriptive analytical method as the most appropriate to answer the study problematic. This is through analyzing the data of the private sector in Algeria based on statistical publications, reports and scientific articles in order to achieve the objectives of the study.

The study reached a number of results, the most important of which is that the Algerian economy still suffers from a number of problems. Most notably, the rentier economy, high unemployment and corruption rates, which impeded the country's development process. In addition, the private sector has not yet taken its place as a tributary to achieving development as a result of not activating the necessary mechanisms that make it a real contributor to creating rapid and sustainable economic growth. The study recommends the need to work on forming committees specialized in rehabilitating the private sector according to scientific and global foundations. This is in order to enhance its contributions to achieving ambitious economic development in the country, especially in light of the difficult economic conditions that the Algerian economy suffers from as a result of the financial and economic crises.

Keywords: Algerian economy, Mechanisms, Economic development, Private sector, Economic sectors.

مقدمة:

تسعى جميع دول العالم وعلى مر السنين إلى تحقيق التنمية المستدامة بها، بحيث تختلف الآليات والإستراتيجيات المتبعة من قبل كل دولة في سبيل تحقيق هذه الغاية، ولأن التنمية الاقتصادية إحدى مركبات التنمية المستدامة، تعمل مختلف الجهات الحكومية ممثلة بالسلطة التنفيذية إلى بلوغها من أجل تحقيق استدامة الموارد وكذا رفاه المجتمع، ويُعد تكامل القطاعات الاقتصادية وكفاءة أدائها أحد أهم الأسباب الرئيسية التي تعزز التنمية، ولا يختلف اثنان اليوم على أن القطاع الخاص أصبح عمودا فقريا لاقتصادات الدول المتقدمة كونه يُخفف العبء على تحمل مسؤولية قيادة النشاط الاقتصادي في الدولة، فالقطاع العام وصل في الكثير من التجارب السابقة إلى مرحلة الضعف في كفاءة الأداء، قادته إلى التراجع عن دوره في التنمية، ولهذا أصبح لزاما على أي دولة تسعى إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة أن تولي اهتماما خاصا بهذا القطاع كونه يتسم بخصائص تسمح له بقيادة عجلة النمو في البلاد لاسيما وأنه يرتكز على المبادرة الفردية، والحرية الاقتصادية والمنافسة، هذا ما جعل منه قطاعا محوريا يعمل على تعبئة المدخرات ويخلق قيما مضافة في الاقتصاد ويشغل اليد العاملة العاطلة عن العمل، ويسهم في الرفع من إجمالي الناتج المحلي. وبالنظر إلى الاقتصاد الجزائري حاليا نجد أن دور هذا القطاع لازال محتشما، فغالبية نشاطاته تتسم بغلبة المؤسسات الفردية وفي أفضل الأحوال هي مؤسسات عائلية، ضف إلى ذلك فإن هذا القطاع لم ينجح في الجزائر في تعبئة المدخرات الوطنية وعجز عن تطوير مظاهر الرسملة الداخلية، واكتفى بالميل إلى النشاطات الصغيرة والسهلة التي تسمح له بتعظيم الربح السريع فقط دون تحمل مخاطر عالية،

ناهيك عن غياب المناخ الاستثماري الملائم في البلاد. وما زاد تهميش دور هذا القطاع هو إتباع الحكومات لسياسة إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة التي لا قبل للقطاع الخاص المحلي منافستها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، هذا الأمر أدى إلى ضعف مركزه التنافسي بشكل كبير، كما أننا لم نلمس على أرض الواقع تبعات الإصلاح المؤسساتي والتشريعي لهذا القطاع بهدف خلق المناخ الملائم له، وكذا عدم وجود مرجعية اقتصادية واضحة تأخذ على عاتقها مسؤولية رسم السياسات الاقتصادية وفق التوجهات الجديدة وتنظيم الأدوار الوظيفية بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية.

إشكالية الدراسة: رغم إسهامات القطاع الخاص في تطوير القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة العاطلة عن العمل، إلا أن ضعف الأداء لازال السمة البارزة للقطاع الخاص في الجزائر. وعليه جاءت هذه الدراسة للبحث في أداء هذا القطاع واقتراح الآليات اللازمة من أجل تفعيله في الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال طرح السؤال الرئيس التالي: ما هي الآليات اللازمة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن الآليات اللازمة لتفعيل دور القطاع الخاص متعددة منها التنظيمية، المالية، التحفيزية، ومن شأن هذه الآليات أن ترفع من أداء القطاع الخاص في الجزائر إذا ما تم العمل بها.

أهمية الدراسة: تنبثق أهمية الدراسة من حالة الاقتصاد الجزائري المتواضع والذي يتسم بالريعية دون أن تتمكن مختلف القطاعات الاقتصادية من تحقيق مؤشرات تنموية في ظل تهميش دور القطاع الخاص وتفشي الفساد المالي والإداري في أركانه، وكذلك إحجام القطاع الخاص عن أخذ دوره الريادي وبقاءه على الهامش دون مبادرات جادة واكتفاءه بمشاريع صغيرة غير منتجة تسعى لتعظيم الربح في المدى القصير.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بيان إسهامات القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري وإبراز السمات التي يمتاز بها والعراقيل التي يواجهها، مع تسليط الضوء على الآليات اللازمة لتفعيل هذا القطاع وتمكينه من ريادة الاقتصاد الجزائري.

أسلوب الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، أين تم وصف الاقتصاد الجزائري، والقطاع الخاص باعتباره محور هذه الدراسة، وتم تحليل النتائج والقراءات.

مصادر جمع البيانات: نظرا لطبيعة موضوع الدراسة وبغية الإجابة على إشكاليتها، فقد تم الاعتماد على التقارير الرسمية المتعلقة بالموضوع منها تقارير البنك الدولي الخاصة بالجزائر وتقرير الديوان الوطني للإحصاء، وبعض المقالات والدراسات العلمية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القطاع الخاص سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، ولكل مؤلف زاوية خاصة عالج من خلالها الموضوع، إلا أن طبيعة الدراسة حتمت علينا الاكتفاء بثلاث دراسات نرى أنها الأقرب من دراستنا، ويمكن اعتبار دراستنا هذه كإحدى الدراسات المكملة والمتوافقة من حيث الطرح مع الدراسات التالية:

أ- دراسة (رحماني، 2015): الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر بعنوان "دور القطاع الخاص في التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إظهار المقاربة التشاركية التي اقتضتها طبيعة الدراسة، بحيث أن التنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق إلا بها، أي المشاركة بين القطاع الخاص والدولة والمجتمع. وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في التنمية في الجزائر ظلت متدنية ولم تصل إلى مستوى الطموح على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به من حيث توفر الحوافز والتشريعات التي تنظم عمله.

ب- دراسة (عديسة وآخرون، 2020): الدراسة عبارة عن مقال علمي بعنوان "دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1995- 2018) باستخدام نموذج ARDL، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في توفير مناصب شغل، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال بناء نموذج قياسي واختبار علاقة التكامل المشترك بين القطاع الخاص والتشغيل في الجزائر بواسطة نموذج ARDL، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن القطاع الخاص في الجزائر يساهم بأكثر من 60% في دعم القوة العاملة المشتغلة.

ج- دراسة (عيسى، 2015): الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير بعنوان "مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري والاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي في الشق التطبيقي من أجل معرفة مساهمة كل من عنصري الإنتاج للقطاع الخاص (العمل، ورأس المال) في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص ظلت مساهمته في النمو متدنية بشكل كبير، ذلك على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة. ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة هو اهتمامها بأداء القطاع الخاص وإسهاماته في تطور القيمة المضافة واليد العاملة وتركيزها على آليات هذا القطاع. واستخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للإجابة على إشكاليتها، كما أن نتائج الدراسة ترتكز على تحليل مؤشرات أداء القطاع الخاص وإبراز سماته والمعيقات التي يواجهها واقتراح مجموعة من الآليات التي من شأنها تفعيل هذا القطاع الهام في الاقتصاد الجزائري.

1- واقع الاقتصاد الجزائري (نظرة عامة)

1-1- طبيعة الاقتصاد الجزائري

يُعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز ويخضع لسيطرة الدولة، وهو يعتبر تركة من نموذج التنمية الاشتراكية بعد الاستقلال في البلاد، حيث قامت الحكومة بوقف خوصصة الصناعات المملوكة للدولة وقامت بفرض قيود على الواردات والشراكة الأجنبية في اقتصادها وسعت إلى سياسة بديلة واضحة بشأن الواردات.

تشكل الموارد الهيدروكربونية العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فهي تمثل حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي، و60% من إيرادات الموازنة العامة للبلاد وما يقارب 95% من عائدات التصدير. تعتبر الجزائر أحد أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، بحيث احتلت المرتبة العاشرة في الترتيب العام (بما في ذلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري). كما تحتل المرتبة السادسة في احتياطات النفط المؤكدة. (الاقتصاد في الجزائر، 2018: https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria).

هذا الترتيب أدى إلى استقرار الاقتصاد الجزائري، ما ساهم في تكديس احتياطات معتبرة من العملات الأجنبية، والحفاظ على انخفاض الدين الخارجي وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط إلى غاية منتصف سنة 2014، ولكن بعد هذا التاريخ انخفضت أسعار النفط وانخفض احتياطي النقد الأجنبي للجزائر بأكثر من النصف وانخفض صندوق ضبط الإيرادات من حوالي 20 مليار دولار في نهاية سنة 2013 إلى حوالي 7 مليار دولار في سنة 2017، وهو بهذا وصل للحد الأدنى القانوني وفقا لكتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات الأمريكية.

كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقليص قدرة الجزائر على استخدام النمو الذي يساهم ويقود لتوزيع الإيجارات وتمويل الإعانات العامة. وتعرضت الحكومة لضغوط من أجل خفض الإنفاق على مدى السنوات الخمس الماضية، ومن أجل ذلك قررت الحكومة تشريع زيادات تدريجية في الضرائب، وهذا ما أدى إلى زيادة أسعار بعض السلع على غرار البنزين، السجائر وبعض السلع المستوردة. لكن بالمقابل امتنعت الحكومة على رفع الدعم المقدم إلى بعض القطاعات على غرار الصحة، التعليم والإسكان. (الحمود، 2021)

1-2- وضع الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا

لم تكن سنة 2020 سهلة على الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات نتيجة تأثره الكبير بجائحة كورونا وما خلفته من تداعيات على مختلف الأصعدة، فالاقتصاد متهالك منذ أزيد من 6 سنوات بفعل الأزمة الاقتصادية والتي اشتد لهيبها خلال السنة الماضية 2020 بفعل جائحة كورونا وتذبذب أسعار النفط، وتأثيرات قضايا الفساد المتعلقة بالحكومة السابقة. منذ سنة 2014، قامت الجزائر باللجوء إلى رفع وتيرة التقشف في الموازنة العمومية السنوية، إلى أن وصلت إلى الموازنة الأكثر تقشفاً في تاريخها خلال السنة التي تقارب على نهايتها، ويرى بعض المسئولون والخبراء أن البلاد قد مرت بأحد أسوأ وأشد الأزمات الاقتصادية منذ استقلال الجزائر قبل 58 عاماً. (بورنان، 2020: https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020)

سارعت السلطات في البلاد منذ بداية سنة 2020 لاتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية بغية إنقاذ الاقتصاد من الانهيار، وهذا عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحصينه، لاسيما تآكل احتياطات الصرف، والبحث عن ملاذات اقتصادية للصادرات تعوض جزءا من الخسائر الناجمة عن تداعيات كورونا وتراجع أسعار النفط، وتبخر ملايين الدولارات في قضايا فساد لرجال أعمال ومسئولين في الحكومة السابقة.

ولعلّ النقطة المضيئة الأبرز في اقتصاد الجزائر لعام 2020، تمثلت في تجاوز الخلافات الغازية مع إسبانيا وإيطاليا بعد أن اتفقت مع البلدين الأوروبيين على إعادة ضخ الغاز الجزائري بعد سنوات من المفاوضات والخلافات. (بورنان، 2020: https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020)

ومن بين الإجراءات المتخذة لاحتواء جائحة كورونا في البلاد تم إغلاق كافة الحدود البرية والجوية والبحرية، وفرض حجر جزئي وشامل على عدد كبير من ولايات الوطن جراء تفشي فيروس كورونا، وهو ما أنعكس سلبا على النشاط الاقتصادي والتجاري للمؤسسات الحكومية والخاصة وكذا التجار. أدى هذا القرار إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين بمعدلات معتبرة، حيث تراجعت إلى نحو 50 % في السنوات الـــخمس الأخيرة، فيما سارعت السلطة التنفيذية لمنح

تعويضات مالية للمتضررين من الجائحة. (بورنان، 2020: https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020)

كما فرضت جائحة كورونا على الحكومة اتخاذ مزيد من الإجراءات التقشفية بغية التخفيف من تداعيات كورونا، ومن أبرز هذه الإجراءات هو تخفيض الإنفاق العام بنسبة 30% وتأجيل المشروعات الحكومية لمسايرة الضغوطات الاقتصادية، وقامت أيضا بخفض نفقات شركة سوناطراك الحكومية للطاقة الخاصة بالاستثمار من 14 مليار دولار إلى 7 مليارات. كما تم إلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع والتي تكلف البلاد 7 مليارات دولار سنوياً، وتجميد كبرى المشاريع.

رغم التداعيات السلبية لجائحة كورونا وتراجع أسعار النفط التي كبدت الجزائر خسائر بنحو 10 مليارات دولار، فإن الحكومة اتخذت جملة من القرارات الجريئة، بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين، وإنقاذ الشركات من الإفلاس.

حيث تم إقرار إلغاء الضريبة على الدخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار ابتداء من مطلع جوان الحالي، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة ألفي دينار جزائري (15.64 دولار أمريكي) ليصبح 20 ألف دينار جزائري (220 دولارا أمريكيا) ابتداء من مطلع جوان الحالي، وكذا إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة. (بورنان، 2020: https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020)

كما رفعت معاشات المتقاعدين بنسبة 7 %، ومنحت تعويضات مالية لعدد من أصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى تجميد دفع ضرائب الشركات بهدف تخفيف آثار إجراءات العزل العام المرتبطة بفيروس كورونا على الشركات العامة والخاصة.

1-3- اليد العاملة في الاقتصاد الجزائري

يُعد قطاع الخدمات في الجزائر أكثر قطاعا تتوزع فيه اليد العاملة منذ سنة 2010، حيث يشتغل بهذا القطاع حوالي 60 % من الموظفين في الجزائر، ويضم القطاع الصناعي ما يقرب 30 % من اليد العاملة، وفي قطاع الزراعة انخفض عدد الأشخاص العاملين به إلى نحو 10 % من إجمالي السكان العاملين في الجزائر ككل.

بلغ إجمالي اليد العاملة في الجزائر للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين سن 15عام إلى 64 عام أواخر سنة 2018 نحو 12.26 مليون مقارنة بـــعدد 12.11 مليون في سنة 2017، وتشكل النساء 18.4٪ من إجمالي القوى العاملة مقابل 18.3٪ في عام 2017، فيما يشكل الذكور النسبة المتبقية. (الحمود، 2021)

في حين بلغت نسبة مشاركة الذكور من قوى اليد العاملة 73.14% في سنة 2018، و73.01% في سنة 2017، من إجمالي قوى اليد العاملة من الذكور، في حين ظلت نسبة مشاركة الإناث منخفضة عند 16.85% في سنة 2018، و16.71 سنة 2017، من إجمالي قوى اليد العاملة من الإناث.

وفي مسح أجراه الديوان الـــوطني للإحصـــاء ســـنة 2018، توصـــل إلـــى أن 16.1% مـــن إجمـــالي قـــوى اليـــد العاملة في الجزائر تشـــتغل فـــي مجـــال البنـــاء، و16.1% فـــي التجـــارة، و15.8% فـــي الإدارة العامـــة غيـــر الصحية، 14.4% في الصحة والعمل الاجتماعي و11.7% فـــي قطـــاع الصـــناعات التحويليـــة. (الاقتصـــاد فـــي الجزائر، 2018: https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria).

ولقد وصل معدل البطالة في الجزائر إلى أدنى مستوياته سنة 2017 بمعدل 11.7%. ووفقًا للديوان الوطني للإحصاء، تحسنت نسبة النساء في قوى اليد العاملة بشكل كبير طيلة العقد المنصرم، حيث ارتفعت من 13.9% سنة 2009 إلى 17% سنة 2017. وبالموازاة، وصل معدل البطالة لدى النساء إلى 20.7% سنة 2017 مقارنة مع 28.71% سنة 2000. وبالرغم من هذا التحسّن، إلّا أن معدل البطالة لدى الفتيات ظل مرتفعاً وسجّل 45.7% مقارنة مع معدل يصل إلى 24.8% لدى الشباب الذكور في سنة 2017. وخلال هذه الفترة، تخطت نسبة النساء الملتحقات بالتعليم العالي نسبة الرجال، حيث ارتفع مؤشّر المساواة بين الجنسين في التعليم العالي من 1.08 سنة 2000 إلى 1.56 سنة 2015. (الاقتصاد في الجزائر، 2018: https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria).

1-4- إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

يعتبر إجمالي الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد الوطني، ويحظى دوما بالعناية اللازمة من قبل صناع القرار في أي دولة، فهو يمكن صانعي السياسات والبنوك المركزية من الحكم على ما إذا كان الاقتصاد يتقلص أو يتوسع، وما إذا كان بحاجة إلى تعزيز أو بحاجة إلى كبح، لأجل ذلك سنوضح من خلال الجدول رقم 1 تطور نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2010 – 2020 .

الجدول 1: إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) خلال الفترة 2010 – 2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) تريليون دولار	11.99	14.59	16.21	16.65	17.23	16.71	17.52	18.88	20.45	20.43	18.40
نمو الناتج المحلي (%سنويا)	3.60	2.90	3.40	2.80	3.80	3.70	3.20	1.30	1.20	0.80	5.48-

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن أداء إجمالي الناتج المحلي شهد تذبذبا طيلة فترة الدراسة، ويُعزى هذا التغير (الارتفاع والانخفاض) إلى عدة عوامل من بينها الأزمات الاقتصادية على غرار أزمة انهيار أسعار النفط 2014، وكذا الأزمات السياسية على غرار الحراك الشعبي 2019. هاته الأزمات كان لها تأثير في أداء هذا المؤشر الهام للاقتصاد الوطني، ونلحظ من خلال الجدول نموا معتبرا لهذا الناتج سنوات 2010، 2012، والنصف الأول من سنة 2014، في حين نجد أدنى انخفاض وتراجع لهذا النمو قد سجل سنة 2020 بقيمة سالبة قدرها (-5.48%) وهذا نتيجة تأثر الاقتصاد الوطني بالغلق وتوقف عديد النشاطات الاقتصادية بالبلاد بسبب جائحة كورونا التي يشهدها العالم.

1-5- النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

تكمن أهمية مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كونه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين، بحيث نجد أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يستخدم عادة للمقارنة بين دولة وأخرى، فارتفاع

هذا المؤشر إشارة على أن الاقتصاد الوطني يتجه للنّمو. لأجل ذلك سنوضح من خلال الجدول رقم 2 تطور نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2010 – 2020.

الجدول 2: النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%سنويا) خلال الفترة 2010 – 2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%سنويا)	1.75	0.98	1.40	0.76	1.71	1.60	0.10	0.75-	0.81-	1.13-	7.20-

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=DZ

بالنظر إلى الجدول رقم 2 نلاحظ أن النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كان باتجاه طردي مع مؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي، وهذا أمر طبيعي يتوافق والنظرية الاقتصادية، لكن من خلال القراءة أعلاه نجد أن النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد حقق قيما سالبة على مدار 4 سنوات، أي منذ سنة 2017 إلى سنة غاية 2020، وسجل أعلى معدل انخفاض في السنة الأخيرة حيث كان بقيمة (-7.20%)، ويُعزى هذا إلى شدة انعكاس الأزمة الصحية (جائحة كورونا) على إجمالي الناتج المحلي وبالتالي انخفض معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات متدنية جدا ينبغي الانتباه لها ومعالجتها وفق الآليات والخطط الاستعجالية المسطرة من قبل الحكومة لتعافي الاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة الحالية بأخف الأضرار.

2- إسهامات القطاع الخاص ضمن الاقتصاد الوطني (المؤشرات والأداء)

للقطاع الخاص إسهامات متعددة في الاقتصاد الوطني، فهو يساهم في خلق القيمة المضافة، وتوفير مناصب الشغل وتطور القطاعات الاقتصادية، ويعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية رفقة القطاع العام إجمالا، وفي هذا الجزء من هذه الدراسة سنبرز إسهامات القطاع الخاص في تطور القيمة المضافة واليد العاملة (التشغيل) واستعراض الائتمان المحلي المقدم لهذا القطاع وكذا المطالبات المستحقة على مؤسساته وفق الإحصائيات المتاحة للفترة 2010 – 2020، وقبل ذلك سنتطرق أولا إلى مفهوم القطاع الخاص.

2-1- مفهوم القطاع الخاص

2-1-1- تعريف القطاع الخاص

تعددت الآراء حول تحديد مفهوم واحد للقطاع الخاص، غير أن جلها يصب في معنى واحد ومن بين المفاهيم التي قدمت لتعريف القطاع الخاص، نذكر الآتي:

"القطاع الخاص هو ذلك القسم من الاقتصاد الوطني الذي يقوم بتسييره وإدارته الأشخاص أو المؤسسات"، و"هو ذلك القطاع الذي يحوز ملكيته الأفراد وتتولى آليات السوق توجيهه، وعليه فهو يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن" (بن الشيخ، 2017: 587)

ويُعرف أيضا على أنه: "ذلك الاقتصاد الحر الذي يقوم على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والخدمات، الكميات المنتجة والمستهلكة شريطة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة التامة" (رحماني، 2015: 14)

ويعد هذا القطاع عنصرا أساسيا وهاما في تنظيم النشاط الاقتصادي ككل على اعتبار أنه قائم على الملكية الخاصة، والتي ترتكز على العملية الإنتاجية وفق متطلبات نظام السوق والمنافسة ويحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر والقرارات والأنشطة المتخذة (صلاح، 2015: 29)

نستخلص من التعريفات السابقة، أن القطاع الخاص هو ركيزة أساسية لاقتصاد السوق الذي يقوم على الإنتاج والمبادرة، ويمثل الأساس القانوني للنشاط الاقتصادي، لتميزه بالملكية الخاصة كقطاع مبني على آليات السوق والمنافسة الكاملة، وهذا ما يميزه عن باقي القطاعات الاقتصادية.

2-1-2- خصائص القطاع الخاص

يمتاز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي تجعل منه قطاعا هاما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر الآتي: (شريط وبن الحاج جلول، 2016: 241)

- يحقق أهداف المشاريع الاستثمارية بالبلاد نتيجة تميزه بالسرعة في الإنجاز كونه يمتاز بخاصية المنافسة مقارنة بالقطاع العام؛
- يعمل القطاع الخاص على إزالة المخاوف المتعلقة برأس المال الأجنبي ويحفز على الاستثمار والشراكة؛
- يمتاز بالديناميكية وسرعة المبادرة ويبتعد عن المشاكل المتعلقة بالبيروقراطية؛
- يمتاز بالكفاءة العالية ويسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لجميع النشاطات ويحسن من الأداء؛
- يتبنى الأساليب الإدارية الحديثة ويستخدم التكنولوجيا المتطورة، بحيث يسهم في تجديد وتجويد الأصول الثابتة وبالتالي الرفع من الإنتاجية؛
- يعمل على توظيف عدد معتبر من العمال في حدود الاحتياجات الفعلية التي تزيد من الإنتاجية، عكس القطاع العام الذي يتواجد به فائض في عدد العمال ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية؛
- يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الربح.

2-1-3- أنماط القطاع الخاص

هناك نمطان للقطاع الخاص وهما: (نوري، 2015: 23)

- القطاع الخاص المنتج: يعمل هذا النمط على توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء تلك المتعلقة بإنتاج السلع أو الخدمات، وهذا النمط قد يكون محلي أو أجنبي.
- القطاع الخاص غير المنتج (الموجه للاستيراد): يعمل هذا النمط على توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في النشاطات التي ترتكز على عمليات الاستيراد بغية إعادة بيعها على حالها، وهذا النمط أيضا قد يكون محلي أو أجنبي.

2-1-4- أهمية القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في اقتصاد أي دولة، وهذا من خلال تعدد أنشطته على غرار العمليات التجارية المنتظمة ويسهم في النمو الاقتصادي والتنمية من خلال الأنشطة المتعلقة بالاستثمار وخلق فرص العمل وكذا توفير السلع والخدمات، ويعمل على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، فارتباط القطاع الخاص بالتنمية يتضمن السعي من قبل المنظمات والشركات التي تملك الإستراتيجيات الواضحة والفعّالة إلى المشاركة في الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الربح وهذا عن طريق إنتاج السلع وتوفير الخدمات، وكذا التسويق من المؤسسات المالية والوسطاء والشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق نتائج مرضية تخدم التنمية الاقتصادية بشكل عام

(Di Bella & Grant 2013: P2)

2-2- إسهام القطاع الخاص في تطور القيمة المضافة

سجلت القيمة المضافة الصناعية الإجمالية (باستثناء المحروقات) ارتفاعا ملحوظا في القيمة، حيث كانت تقدر بـــ 1109.4 مليار دينار سنة 2018 وارتفعت إلى 1165.7 مليار دينار سنة 2019 وقدر معدل النمو بزيادة قدرها 5.1+ %، ويوضح الجدول رقم 3 تطور القيمة المضافة خلال هذه الفترة. (ONS.2020 : P19)

الجدول 3: هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات حسب قطاعي الصناعة والقانوني (العام والخاص)

الصناعات / القطاعات	2017		2018		2019	
	ق. العام (%)	ق. الخاص (%)	ق. العام (%)	ق. الخاص (%)	ق. العام (%)	ق. الخاص (%)
المياه والطاقة	100.0	0.0	100.0	0.0	100.0	0.0
المناجم والمحاجر	89.5	10.5	91.9	8.1	91.2	8.8
صناعات الحديد والصلب والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية	92.0	8.0	90.1	9.9	91.1	8.9
قطاع البناء	50.6	49.4	50.8	49.2	46.5	53.5
الكيمياء والبلاستيك	15.7	84.3	14.9	85.1	12.5	87.5
الزراعة الغذائية	12.3	87.7	12.8	87.2	12.5	87.5
النسيج	11.5	88.5	10.5	89.5	10.4	89.6
الجلود والأحذية	12.2	87.8	14.7	85.3	15.8	84.2
الخشب والورق	49.8	50.2	46.1	53.9	44.4	55.6
الصناعات المختلفة	94.7	5.3	94.9	5.1	94.3	5.7
المجموع	49.4	50.6	48.6	51.4	49.3	50.7

Source: l'Office National des Statistiques (ONS).2020 : P19

من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ أن حصة القيمة المضافة للقطاع العام قد انخفضت بمقدار (0.8- نقطة) سنة 2018 مقارنة بسنة 2017. في حين عاودت الارتفاع من 48.6% إلى 49.3% سنة 2019 محققة مكاسب قدرها (0.7+ نقطة)، كما نلاحظ أن القطاع الخاص قد سجل خسارة قدرها (0.7- نقطة) لانخفاض الحصة من القيمة المضافة من 51.4% سنة 2018 إلى 50.7% سنة 2019 (ONS.2020 : P19)

ما يمكن ملاحظته أيضا أن القطاع العام قد هيمن بقوة في بعض الأنشطة مثل المياه والطاقة، المناجم والمحاجر، صناعات الحديد والصلب، الصناعات المختلفة مقارنة بالقطاع الخاص، حيث كان لهذا الأخير الأفضلية بشكل طفيف في باقي القطاعات.

وتواصلت حصة القطاع الخاص في الارتفاع فيما يخص الصناعات الكيماوية، والتي تم التأكيد عليها منذ سنة 2015، بحيث حافظت على نفس الاتجاه ولا تزال أعلى بكثير من حصة القطاع العام الوطني، ارتفع المعدل من 85.1% سنة 2018 إلى 87.5% سنة 2019 أي بزيادة قدرها (+2.4 نقطة) ومن الواضح أيضا أن حصة القيمة المضافة في الصناعات الغذائية الزراعية قد هيمن عليها القطاع الخاص طيلة هذه السنوات المدروسة. ففي سنة 2019 نجد أن النسبة قد بلغت 87.5% لصالح القطاع الخاص نظير 12.5% للقطاع العام. والجدير بالذكر أنه منذ 2012 كان هيكل القيمة المضافة في هذا النشاط بين القطاعين العام والخاص مستقرا إلى حد ما. (ONS.2020 : P19)

ولا يمكن إنكار هيمنة القطاع الخاص من حيث القيمة المضافة في الصناعات النسيجية، حيث بلغت نسبة 89.6% سنة 2019. ومع ذلك نلاحظ أن هذه الحصة شهدت ركودا نسبيا بحيث حققت نقطة تراكمية قدرها (+0.1 نقطة) فقط بين سنتي 2018 و2019.

تباطأت حصة القطاع الخاص من حيث القيمة المضافة في صناعة الجلود والأحذية للعام الثاني على التوالي وحققت نسبة قدرها 84.2% سنة 2019، إلا أن السيطرة مازالت لصالح القطاع الخاص ونلحظ أيضا أن حصة القيمة المضافة التي يولدها القطاع الخاص في مجال الخشب والورق والفلين قد زادت للعام الثاني على التوالي وقد حققت نقطة تراكمية قدرها (+3.7 نقطة) تم تسجيلها سنة 2018، في حين تم تحقيق مكاسب قدرها (+1.7 نقطة) سنة 2019 مع ارتفاع المعدل على التوالي من 53.9% إلى 55.6% (ONS.2020 : P20)

ويمكن بعد استعراض هيكل القيمة المضافة حسب قطاع الصناعة والقطاع القانوني، أن نضيف تفصيل هذه القيمة وكيف تم توزيعها بين القطاعين من خلال الجدول رقم 4 وهذا على مدى السنوات المدروسة.

الجدول4: تفصيل القيمة المضافة خارج المحروقات حسب قطاعي الصناعة والقانوني (العام والخاص)

الصناعات / القطاعات	2017			2018			2019		
	القطاع العام (%)	القطاع الخاص (%)	المجموع (%)	القطاع العام (%)	القطاع الخاص (%)	المجموع (%)	القطاع العام (%)	القطاع الخاص (%)	المجموع (%)
المياه والطاقة	38.7	0.0	19.1	38.6	0.0	18.8	39.8	0.0	19.6
المناجم والمحاجر	4.6	0.5	2.5	5.9	0.5	3.1	5.3	0.5	2.8
صناعات الحديد والصلب والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية	21.6	1.8	11.6	19.3	2.0	10.4	22.3	2.1	12.1
قطاع البناء	11.9	11.4	11.6	11.9	10.9	11.4	9.5	10.6	10.0
الكيمياء والبلاستيك	2.3	11.8	7.1	2.5	13.5	8.2	2.0	13.5	7.8
الزراعة الغذائية	9.8	67.8	39.2	10.3	66.3	39.1	9.7	65.8	38.1
النسيج	0.4	3.4	1.9	0.4	3.3	1.9	0.4	3.7	2.1
الجلود والأحذية	0.1	0.5	0.3	0.1	0.5	0.3	0.1	0.5	0.3
الخشب والورق	2.4	2.4	2.4	2.4	2.6	2.5	2.3	2.8	2.5
الصناعات المختلفة	8.1	0.4	4.2	8.7	0.4	4.5	8.7	0.5	4.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

Source: l'Office National des Statistiques (ONS).2020 : P20

إذن من خلال الجدولين 3 و4 نجد أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في خلق وتطور القيمة المضافة (خارج المحروقات) في الاقتصاد الجزائري للفترة المدروسة 2017- 2019، قد كانت قوية وواضحة في أربعة نشاطات صناعية وهي الكيمياء والبلاستيك، الزراعة الغذائية، النسيج، الجلود والأحذية، وفي صناعة الخشب والورق بأفضلية طفيفة، في حين النسبة المتبقية لحصة القيمة المضافة كانت لصالح القطاع العام. وتعزى أفضلية القطاع الخاص في هذه القطاعات المذكورة من حيث المساهمة في تطور القيمة المضافة في نظرنا إلى وجود تسهيلات إدارية وجبائية لإنشاء مؤسسات يديرها القطاع الخاص تهتم بهذه الصناعات، باعتبار أن باقي الأنشطة الصناعية هي حكر للدولة لأنها لازالت قطاعات إستراتيجية في نظرها لا ينبغي التفريط فيها لصالح القطاع الخاص مثلها مثل قطاع المحروقات، وما لاحظناه بخصوص نشاط المياه والطاقة المدون في الجدول 3 أعلاه لخير مثال على ذلك.

ومن أجل توضيح أكثر لإسهام القطاع الخاص في تطور القيمة المضافة على مدار الفترة 2010 – 2019، نستعرض الشكل البياني الآتي

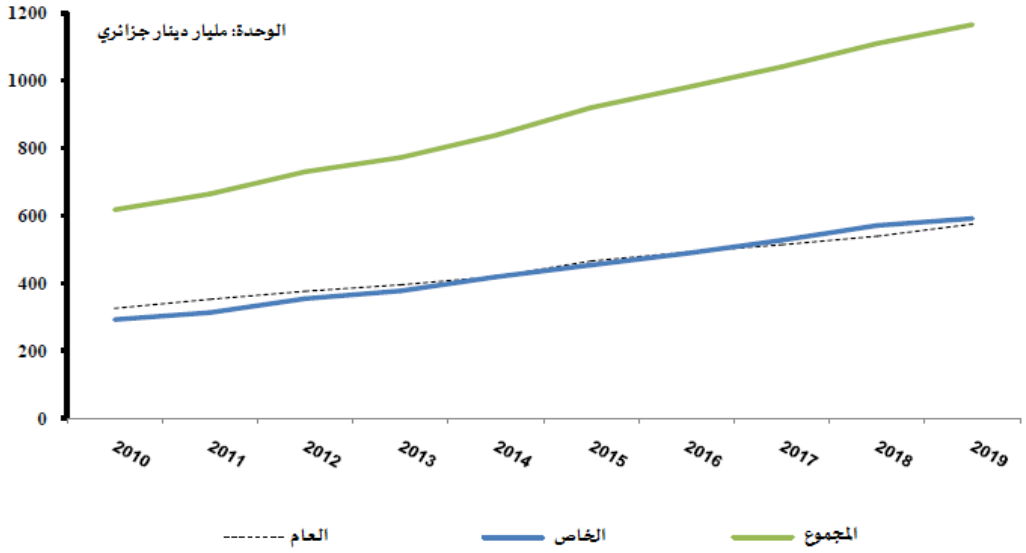

الشكل 1: تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص خلال الفترة 2010 – 2019

Source : l'Office National des Statistiques (ONS).2020 : P20

من خلال الشكل رقم 1 نلاحظ أن إسهام القطاع الخاص في تطور القيمة المضافة خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري واضح وجلي، والمنحنى في تصاعد منذ سنة 2010 إلى غاية 2019 حيث قارب 600 مليار دينار جزائري، وهو تقريبا موازي للقطاع العام في مجال الأنشطة الصناعية وقطاع الأعمال ككل خارج المحروقات.

2-3- إسهام القطاع الخاص في تطور اليد العاملة

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في عملية توظيف اليد العاملة وفق الرؤية الاقتصادية التي تسعى لإيجاد قطاع خاص فعّال ورائد يمتاز بالقدرة التنافسية العالية، حيث يسهم هذا القطاع في زيادة الدخل الوطني باعتباره مولدا رئيسيا له ويعمل على توفير فرص العمل لطالبيه، ضف إلى ذلك فهو اليوم يتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية في مختلف الاقتصادات، وعليه نستعرض في الجدول رقم 5 تطور حجم اليد العاملة في الجزائر وإسهام القطاع الخاص في هذا التطور خلال الفترة 2010- 2020.

الجدول 5: تطور حجم اليد العاملة حسب القطاع القانوني (العام والخاص) خلال 2010 – 2020

السنة	العمالة الكلية	القطاع الخاص	القطاع العام	مساهمة القطاع الخاص %
2010	9.735.000	6.389.000	3.346.000	65.63
2011	9.599.000	5.756.000	3.843.000	59.96
2012	10.170.000	5.816.000	4.354.000	57.19
2013	10.788.000	6.348.000	4.440.000	58.84
2014	10.239.000	6.139.000	4.100.000	59.96
2015	10.594.000	6.139.000	4.455.000	57.95
2016	10.845.000	6.490.000	4.355.000	59.84
2017	10.858.000	6.857.000	4.001.000	63.15
2018	11.148.000	6.961.000	4.187.000	62.44
2019	11.281.000	7.014.000	4.267.000	62.20
2020	بيانات غير متوفرة			

المصدر: (عديسة وآخرون، 2020: 493–494) و (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ أن القطاع الخاص مسيطر على التشغيل خلال الفترة المدروسة، حيث سجل أعلى نسبة مساهمة سنة 2010 بواقع 65.63%، وهذا راجع للتسهيلات والدعم المقدم من طرف الحكومة للقطاع في سبيل دعمه، وبالنظر إلى الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في التوظيف قد انخفضت إلى 57.95% بعد أن قاربت 60% سنة 2014، وهذا الأمر راجع لصدمة انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 وتأثيرها على الاقتصاد ككل وبالأخص التشغيل. وبخصوص سنة 2020 ورغم عدم توفر إحصائيات دقيقة بهذا الشأن إلا أن المختصين والهيئات المسؤولة تتوقع انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص نتيجة القيود التي فرضتها جائحة كورونا. فحسب وكالة الأنباء الجزائرية فإن السوق المحلية فقدت حوالي 51 ألف وظيفة في سنة 2020 بسبب توقف أنشطة المؤسسات والمصانع وإغلاق العديد منها نتيجة الإفلاس، وهذا من شأنه أن يؤثر على الوظائف في القطاع الخاص أكثر من القطاع العام الذي غالبا ما تتحمل الدولة نفقاته حتى في الظروف الاستثنائية ولكون الوظائف في القطاع العام معظمها يرتكز في الهيئات الإدارية غير المنتجة، عكس القطاع الخاص الذي يحتوي ويضم آلاف العاملين الذين يمتهنون مهناً حرة وكذا مؤسسات خاصة صغيرة ومتوسطة منتجة.

2-4- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)

كغيره من القطاعات الهامة في الدولة يحظى القطاع الخاص بإمكانية الحصول على الائتمانات من السوق المصرفية بالبلاد، توجه إلى مختلف المؤسسات الناشطة ضمن هذا القطاع، والجدول رقم 6 يوضح نسبة هذه الائتمانات المقدمة محتسبة من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول 6: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة 2010 – 2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة (%)	15.21	13.72	14.03	16.50	18.35	21.71	22.88	24.40	24.83	25.90	29.64

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=DZ

من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ أن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) قد شهدت نسبته ارتفاعا ملحوظا طيلة السنوات المدروسة، باستثناء سنة 2011 أين كانت النسبة منخفضة عن السنة التي تسبقها وقدرت بـــ 13.72%، في حين نجد أن أبرز ارتفاع قد حقق هو سنة 2020 حيث قدرت النسبة بحوالي 29.64%، وبالنظر إلى سنة 2019 نجد أن النسبة قد ازدادت بحوالي مقدار 3.74% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة معتبرة إذا نظرنا إلى التغيرات التي طرأت في باقي السنوات، وما يمكن ملاحظته أيضا أن التغير الحاصل في الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص خلال سنتي 2014– 2015 كان قد قدر بـــ 3.36% وهي أيضا نسبة معتبرة، وبالرجوع إلى الأحداث الاقتصادية قليلا نجد أن أزمة انهيار أسعار النفط قد وقعت منتصف شهر جوان 2014 أي السنة التي سبقت تلك الزيادة المعتبرة، ونفس الحال في سنة 2020 حيث شهد العالم الأزمة الصحية أواخر سنة 2019، وعليه نرى أن الزيادة المعتبرة التي قدمتها الدولة لهذا القطاع كانت دوما بعد وقوع الأزمات واهتزاز المؤشرات القطاعية والاقتصادية في البلاد، ويعزى هذا الأمر في نظرنا إلى إدراك الهيئات والمسؤولين الحكوميين (السلطة التنفيذية) أن توفير الدعم وزيادته للقطاع الخاص في هكذا أزمات هو أحد الحلول الهامة التي ينبغي تبنيها ضمن البرامج الإستعجالية نظرا لأهمية هذا القطاع في تحقيق التوازن النسبي على مستوى أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي.

2-5- المطالبات المستحقة على مؤسسات القطاع الخاص (النمو السكاني كنسبة مئوية من المعروض النقدي بمعناه الواسع)

بخصوص المطالبات المستحقة التي ينبغي تأديتها من قبل مؤسسات القطاع الخاص لصالح الجهات الحكومية فقد شهدت انخفاضا في أغلب فترات الدراسة 2010– 2020، عدا سنتي 2013 و2017. ويمكن توضيح نسبة هذه المطالبات طيلة السنوات المدروسة من خلال الجدول رقم 7 بناءً على البيانات المأخوذة من موقع البنك الدولي.

الجدول 7: المطالبات المستحقة على مؤسسات القطاع الخاص (النمو السكاني كنسبة مئوية من المعروض النقدي بمفهومه الواسع) خلال الفترة 2010 – 2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة (%)	2.77	2.14	2.74	4.30	3.48	3.42	2.76	4.34	3.15	1.28	1.00

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.AST.PRVT.ZG.M3?locations=DZ

من خلال الجدول رقم 7 نلاحظ أن نسبة المطالبات المستحقة على مؤسسات القطاع الخاص (النمو السكاني كنسبة مئوية من المعروض النقدي بمفهومه الواسع) قد شهدت تذبذبا طيلة سنوات الدراسة بين زيادة ونقصان، إلا أنها استقرت في النقصان منذ 2018 إلى غاية 2020 وشهدت سنة 2017 أعلى زيادة لهذه النسبة حيث قدرت بـــ 4.34%، أما أقل نسبة فسجلت سنة 2020 حيث قدرت بـــ 1%، ويفسر ذلك بوجود تسهيلات ممنوحة من قبل الدولة لهذا القطاع فيما يخص

المطالبات المستحقة لها، ولعلّ القوانين المشجعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها دور في تخفيض هذه النسبة، ضف إلى ذلك التسهيلات الجبائية الممنوحة لمؤسسات هذا القطاع لاسيما وقت الأزمة الصحية الحالية، أين تم تأجيل الاستحقاقات المالية للكثير من المؤسسات نتيجة الأزمة المالية التي مست مختلف المؤسسات الناشطة في القطاع، وبالأخص الصناعية منها.

3- آليات تمكين القطاع الخاص وفق البعد التنموي

قبل التطرق إلى الآليات التي ينبغي تبنيها من أجل تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وجب علينا أولا الوقوف على نقاط الضعف الأساسية التي تميز هذا القطاع في الجزائر، وكذلك استعراض القيود أو المعوقات التي تقف أمام القطاع الخاص في سبيل تحقيق التنمية وإعطائه الدور المحوري الذي ينبغي أن يتولاه نظرا لأهميته البالغة في الرفع من أداء الاقتصاد ككل.

3-1- السمات الأساسية للقطاع الخاص في الجزائر

إن البعد التنموي الذي تنظر إليه الدولة بمختلف مكوناته وركائزه، ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، فالاهتمام اليوم بهذا القطاع يتعدى استيعابه توظيف اليد العاطلة عن العمل فقط، بحيث نجد في الاقتصادات الحديثة التي تمتاز بالتقدم والنظرة الثاقبة أن القطاع الخاص يُعد أمرا ملحا في الحياة الاقتصادية نتيجة اعتماده على مبدأ المشاركة في رأس المال والخبرات وامتلاك التكنولوجيا المتطورة، وبالنظر إلى الاقتصاد الجزائري نجد أن هذه الأمور غير موجودة. ورغم سعي الحكومة في العديد من السنوات ومن خلال مختلف التشريعات والتنظيمات من أجل رفع أداء هذا القطاع في الاقتصاد، إلا أن مساهمته مازالت ضعيفة ولا ترقى إلى أن يحتل المكانة اللازمة كرافد في الاقتصاد الوطني. ولعلّ عدم الاستقرار التشريعي والتنظيمي الضابط لهذا القطاع وانخفاض مستوى الخدمات بشكل عام أدى إلى فشل هذا القطاع رغم إسهاماته المذكورة سالفا، وهذا ما أثر بشكل واضح وكبير على باقي القطاعات الاقتصادية نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، وكذلك الأمر فيما يتعلق بعدم التوازن في القطاعات الإنتاجية والتنموية، وهو ما أثر في أداء القطاع الخاص المحلي والأجنبي لاسيما ذلك النمط المنتج. وأصبح من غير الممكن أن يعوّل عليه بمفرده في رفع معضلات الاستثمار فضلا عن فاعلية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة.

إن ما يتسم به القطاع الخاص في الجزائر يمكن إبرازه من خلال بعض النقاط، نذكرها على النحو الآتي: (الموسوي وعبد الرزاق، 2020: 191- 192) [بتصرف]

- يمتاز القطاع الخاص في الجزائر بضعف القدرات التنظيمية والتمويلية، بحيث لا تشكل ممتلكاته سوى نسبة ضئيلة من الثروة القومية الكلية؛

- القطاع الخاص في الجزائر هو قطاع غير منتج (موجه للاستيراد) في أغلبه، بحيث يهدف إلى تعظيم الربح فقط دون أن يركز على الإنتاج الذي يخلق القيمة، ولهذا فإن غالبية العاملين في هذا القطاع يتجهون إلى القطاع التجاري أو الخدمي ما يوفر لهم ربحا سريعا وآنيا؛

– يخضع القطاع الخاص في الجزائر دائما إلى الضغوط التضخمية وهذا نتيجة الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر يؤدي حتما إلى ضعف مساهمات هذا القطاع في أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية على غرار إجمالي الناتج المحلي وكذا القيمة المضافة والدخل القومي الإجمالي؛

– يغلب على القطاع الخاص في الجزائر صفة العمل الفردي والمؤسسات المصغرة، وبالتالي غالبا ما تحوز على تقنيات بسيطة؛

– تقادم وسائل الإنتاج وهيمنة الأساليب القديمة وغير الكفؤة، أثر سلبا على الإنتاج بحيث تدنت مستوياته، ضف إلى ذلك عدم وجود خطوط إنتاجية جديدة أو إدخال التكنولوجيا المتطورة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ضعف القدرة التنافسية لاسيما في القطاعين الصناعي والزراعي، وبخصوص قطاع الخدمات – لاسيما القطاع المالي والمصرفي – فالواقع يشير إلى أن هذا القطاع يشهد تخلفا كبيرا ولا يواكب التطلعات، بحيث لا يوجد سوق مالي نشط في الجزائر يساهم في تقديم الدعم المالي والتقني اللازم للقطاع الخاص، ناهيك عن غياب أهم الخدمات التكنولوجية الحديثة في هذا المجال على غرار المقاصة الإلكترونية السريعة، وكذلك كم الخدمات المقدمة للعملاء ونوعها.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن القطاع الخاص في الجزائر لا يمكن أن يقود عملية الإصلاح والتحول نحو السوق وأن يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة في ظل هذه الظروف التنظيمية والاقتصادية الحالية وكذا ما يتسم به من نقاط ضعف واضحة وجلية، وبالتالي على الدولة إعادة النظر في هذا الأمر وأن تتخلى بشكل تدريجي عن بعض النشاطات لصالح القطاع الخاص لاسيما في مجالي الصناعة والزراعة، وأيضا عليها أن ترسم سياسات مالية ونقدية تلبي تطلعات هذا القطاع.

3-2- القيود أو المعوقات التي تقف أمام القطاع الخاص في الجزائر

يعاني القطاع الخاص في الجزائر من مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطوره، ومن هذه المعوقات نذكر الآتي: (بن الشيخ، 2017: 596)

– البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والبطء في معالجة الملفات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية؛

– الإجراءات الجبائية المعقدة بسبب عدم مسايرة النظام الضريبي للتطورات التقنية في هذا المجال ما جعل منه نظاما بطيئا أسهم في تفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، وهذا ما زاد من التلاعبات وأثر على البيئة الاستثمارية؛

– مشكلة الملكية العقارية، إذ يُعد الحصول على العقار الصناعي من قبل المستثمرين ورجال الأعمال أحد أبرز المعيقات التي تعترض مكونات القطاع الخاص؛

– الفساد الإداري، فبالرغم من كونه ظاهرة عالمية، إلا أن نسبه في الجزائر مرتفعة ويعد أبرز المعوقات التي تعترض نمو المؤسسات وهذا ما أثبتته الدراسات التي يجريها المنتدى الاقتصادي العالمي؛

– الإجراءات الجمركية الصعبة، بحيث يُعد النظام الجمركي عاملا معيقا للمؤسسات الاقتصادية كونه يمتاز بالتعقيد وطول مدة معالجة ملفات الاستيراد المتعلقة بالآلات والمعدات وكذا تكاليفها المرتفعة؛

– تأثير القطاع الموازي (غير الرسمي) سلبا على القطاع الخاص، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات بشكل يحد من تنافسيتها، وهذا من شأنه أن يؤثر على تطور وتوسع القطاع الخاص؛

– عدم الاستقرار في المنظومة التشريعية، فالقوانين تتغير بشكل مفاجئ لاسيما قوانين المالية، هذا ما أثر سلبا على العديد من مؤسسات القطاع الخاص أين وصل ببعضها إلى إعلان الإفلاس؛

– تعاظم مكانة القطاع العام في الاقتصاد، ففي حين وجب الاهتمام بالقطاع الخاص كونه يمتاز بالحرية في النشاط الاقتصادي الكلي والكفاءة العالية في الأداء، نجد أن القطاع العام مازال مهيمنا على النشاط الاقتصادي الكلي، إذ لابد أن يكون القطاع العام بمثابة العنصر المكمل والمرافق للقطاع الخاص في مختلف الجوانب، لاسيما ما تعلق بالبنية التنظيمية والمؤسساتية؛

– ضعف البنية التحتية، إذ يجد القطاع الخاص مشاكل جمة تتعلق أساسا بمواقع الاستثمار وكذا توفر الماء والكهرباء، الغاز، الاتصالات، ... الخ، وهذا ما حد من استقطاب المستثمرين الجدد؛

– صعوبة الحصول على التمويل، بحيث نجد أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص تعاني من أجل الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المالية والمصرفية، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالبنوك تعتبر عملية إقراضها عملية محفوفة بالمخاطر وغير مجدية، بسبب أن جل هذه المؤسسات لا تتوفر على الضمانات الكافية وأن تكاليف إدارة عمليات إقراضها تعتبر عالية نسبيا بسبب كثرة المؤسسات التي تطلب القروض، ضف إلى ذلك افتقار الجزائر إلى سوق مالي نشط يتيح التمويل لمؤسسات هذا القطاع ويخفض من تكاليف الإقراض، هذا ما أدى إلى تضييق فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص وساهم في ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي. (عيسى، 2015: 97)

3-3- آليات تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن عملية تعزيز دور القطاع الخاص الجزائري وتحفيزه على احتلال مكانة ريادية في النشاط الاقتصادي الوطني من شأنه أن يدعم البعد التنموي بمختلف مكوناته وعليه وجب وضع آليات واضحة من شأنها إصلاح هذا القطاع، وعليه ارتأينا تقسيم مجموعة الحزم الإصلاحية المقترحة إلى أربعة آليات تنظيمية أساسية وهي:

– الآليات التنظيمية والتشريعية.

– الآليات المالية والتمويلية.

– آليات الدعم والمرافقة.

– آليات التحفيز والتشجيع.

3-3-1- الآليات التنظيمية والتشريعية: تُعد من أهم الآليات التي وجب توفرها كشرط أساسي لتطوير القطاع الخاص، ومن بينها:

– وضع إطار تشريعي مناسب يهدف إلى تبسيط الإجراءات التي من شأنها بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على المبادرة التي تشكل الأساس في القطاع الخاص؛

– إقامة لقاءات تشاورية دورية بين الهيئات العمومية وممثلي القطاع الخاص للتحيين والنظر في مدى فعالية القرارات التنظيمية والإدارية التي من شأنها رفع أداء القطاع الخاص وضمان توفر البيئة الملائمة لنشاطاته والمحفزة على المبادرة؛ (بن الشيخ، 2017: 597)

– القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية؛

– العمل على تفعيل الإرادة السياسية من أجل دعم مشاركة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مع ضرورة الالتزام بمساندة هذه المشاركة ضمن إستراتيجية طويلة المدى؛

– ضبط الإجراءات المتعلقة بتوفير العقار الصناعي لإقامة المشروعات، كون هذا الإشكال هو أبرز العوائق التي تواجه القطاع الخاص في أغلب ولايات الوطن. (شريط وبن الحاج جلول، 2016: 252)

3-3-2- الآليات المالية والتمويلية: إن هذه الآليات ينبغي العمل على تفعيلها من أجل إصلاح الاقتصاد ككل وليس فقط القطاع الخاص وعليه نذكر أبرز هذه المقترحات على النحو الآتي:

– العمل على تطوير السوق المالي: إن الجزائر لازالت متأخرة جدا عن الركب في هذا المجال، كون السوق المالي يعمل على جلب المدخرات سواء المحلية منها أو الخارجية، وفي حالة تنشيط السوق المالي والعمل على تطويره فإن تكاليف التمويل ستنخفض، وهذا ما يسمح لمؤسسات القطاع الخاص أن تلج إلى البورصة من خلال تسهيل الإجراءات ووضع التحفيزات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال وهذا الأمر ينعكس حتما بالإيجاب على آلية تمويل مؤسسات القطاع الخاص؛ (بن الشيخ، 2017: 597)

– توسيع دائرة الاقتراض المصرفي عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تندرج ضمن نشاطات القطاع الخاص مع ضرورة تطوير بنية القطاع المصرفي عن طريق فتح المجال أمام المنافسة بين البنوك العمومية وتلك الأجنبية؛

– المشاركة في تأسيس شركات خاصة (شركات مصرفية قابضة) بهدف تنويع أنشطة البنوك من جهة ولغرض تحقيق عوائد مباشرة للبلاد عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل عبر مشاريع القطاع الخاص (الإنتاجية والخدمية) التي تقوم بتمويلها؛ (الموسوي وعبد الرزاق، 2020: 194) [بتصرف]

– تسهيل عمليات الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للاستثمار للمؤسسات الخاصة، مع إمكانية إنشاء بنك متخصص لتنمية القطاع الخاص يركز على دعم المشاريع الإنتاجية التي من شأنها أن تشغل أكبر عدد ممكن من العمالة، ويفضل أن يكون لهذا البنك فروع عبر مختلف ولايات الوطن يهتم بتمويل المشاريع الصغيرة الخاصة كونها تحتاج إلى رعاية خاصة، فالنشاط الخاص في الجزائر يهيمن عليه القطاع الفردي الصغير غير المنظم؛

– تطوير الجهاز المصرفي من أجل أن يعمل بآلية واضحة تسمح بتسهيل عملية التمويل والإقراض والسرعة في الإنجاز (بالأخص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وتقديم المزيد من الخدمات لاسيما تلك المتعلقة بالمقاصة والاعتمادات المستندية وبشروط ميسرة مع الابتعاد على التعقيدات الإدارية في هذا الجانب. (الموسوي وعبد الرزاق، 2020: 195) [بتصرف]

3-3-3- آليات الدعم والمرافقة: وتتمثل في الآتي: (الموسوي وعبد الرزاق، 2020: 195) [بتصرف]

– ينبغي على الحكومة مساعدة رجال الأعمال والمستثمرين الخواص في تصدير منتجاتهم بغية ضمان استمرار عملية الإنتاج، وهذا من خلال إنشاء مجلس أو ديوان حكومي مختص بتنمية الصادرات (فصله عن وزارة التجارة)، ومساعدة المنتجين المحليين الخواص في الحصول على المعلومات اللازمة والمتعلقة بالسوق الخارجية المحتملة، وإمكانية إنشاء صندوق خاص لدعم صادرات المؤسسات الخاصة؛

– على هيئات دعم الاستثمار في الجزائر إيجاد آلية لإطلاق برنامج جذب الكفاءات البشرية المهاجرة وكذا رؤوس الأموال ودعم مشاركتها وتقديم عطاءاتها وخبراتها في البناء وتطوير أداء القطاع الخاص، كما ينبغي على مؤسسات القطاع الخاص بالمقابل أن تلغي فكرة الاتكال الكلي على القطاع العام والإغراق في حلم الدعم والتمويل الكامل؛

– العمل على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لاسيما في المشاريع الاستثمارية الهامة، وهذا من شأنه أن يخفف من العبء المالي والتنظيمي وكذا جانب التسيير على الدولة، مع ضمان تقديم الاستشارة والخبرة اللازمة التي يحوزها القطاع العام وتوجيه ومراقبة أداء القطاع الخاص دون المساس بالمصلحة العامة؛

– العمل على المتابعة المستمرة من قبل الدولة لمشروعات القطاع الخاص بغية الوقوف على ما تعانيه من مشاكل وعراقيل لمواجهتها بشكل عاجل وحاسم أو التعرف على عوامل النجاح ومحاولة محاكاتها في المشروعات المماثلة، كما ينبغي تقييم أثر هذه المشروعات على معدلات التنمية الاقتصادية بهدف تحديد وضبط فترة جدواها ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة. (شريط وبن الحاج جلول، 2016: 253)

3-3-4- آليات التحفيز والتشجيع: وتتمثل في الآتي: (شريط وبن الحاج جلول، 2016: 253)

– العمل على تشجيع إقامة شبكة العلاقات التي تساند النشاط الاقتصادي داخل ولايات الوطن، وهذا عن طريق المساهمة في تأسيس جمعيات رجال الأعمال والتكتلات الاقتصادية المختلفة؛

– تشجيع مشاركة القطاع الخاص في أولى مراحل التخطيط للمشروعات الاقتصادية المحلية المختلفة؛

– ينبغي على الدولة أن تحد من سياسة الباب المفتوح وإغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية كون المستثمرين الخواص تكونت لديهم القناعة بأن أي مشروع يتم القيام به داخل الجزائر سيكون أمام منافسة قوية مع المنتجات الأجنبية، والتي هي بالتأكيد لديها من المزايا ما يخولها بأن تتفوق على المنتجات المحلية، وبالتالي على الدولة خلق منظومة حمائية للصناعات الموجودة في البلاد لحمايتها من البضائع الأجنبية؛ (الونداوي، 2019: 244) [بتصرف]

– العمل على إلغاء الازدواجية الضريبية وتبسيط النظام الضريبي وهذا عن طريق استبدال الضرائب المعقدة بضرائب بسيطة، كما ينبغي تبني أساليب ناجعة لمكافحة التهرب والغش الضريبي، فتوجيه النشاط الاقتصادي أين يتواجد نظام ضريبي فعّال من شأنه أن يعمل على توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المراد ترقيتها باتجاه المناطق المختلفة للوطن كالجنوب. (عيسى، 2015: 88)

في ضوء ما سبق يتضح لنا ضرورة قيام الهيئات الحكومية بالبلاد بتقديم المساندة اللازمة للقطاع الخاص وفق الآليات سالفة الذكر من أجل تحفيزه للقيام بدوره الفاعل والأساسي كما ينبغي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

الاستنتاجات: لقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، نذكر منها الآتي:

– الاقتصاد الجزائري لازال يعاني من جملة من الإشكالات أبرزها ريعية الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة والفساد، وهذا ما عرقل مسيرة التنمية في البلاد؛

– على الرغم من الإسهامات المعتبرة التي قدمها القطاع الخاص للاقتصاد الوطني لاسيما في تطور القيمة المضافة واليد العاملة، إلا أن هذه الإسهامات لازالت لم ترقَ إلى مستوى التطلعات ولم تعكس بعد أهمية هذا القطاع في مسايرة التنمية المنشودة بالبلاد؛

– عدم وضوح الإجراءات التنظيمية وتذبذب البيئة التشريعية في الجزائر كانت ومازالت تشكل عائقا كبيرا أمام إمكانية عمل السياسات الاستثمارية للقطاع الخاص في الجزائر؛

– مؤشرات أداء القطاع الخاص في الجزائر كانت متدنية إجمالا، والسبب في ذلك تركيز الدولة على القطاع العام بوصفه قطاعا قويا يحتوي على مصدر أساس واحد متمثلا في النفط من دون النظر إلى مصادر الدخل الأخرى التي تتيحها باقي القطاعات (الزراعة، الصناعة، السياحة،.. الخ) لو تم استغلالها. ولعلّ الظروف التي تمر بها الجزائر من غياب المناخ الاستثماري، التعقيدات الإدارية وتذبذب التشريعات المتعلقة بالاستثمار وكذا ضعف المنظومة المالية والمصرفية، كل هذه الأمور أدت إلى تهميش عمل القطاع الخاص في الجزائر؛

– تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية من شأنه أن يخفف العبء الملقى على عاتق الدولة، وسيعمل على استقطاب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل عن طريق تحقيق المزيد من التنويع الاقتصادي؛

– بوادر تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد ككل في الجزائر خلال السنة الأخيرة للدراسة (2020) بدت واضحة ومن شأنها أن تؤثر بشكل كبير على أداء القطاع الخاص، وهذا من شأنه أن يعيد خطوات الإصلاح السابقة للقطاع إلى الوراء؛

– التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى تواضع أداء القطاع الخاص وارتفاع تكلفة القيام بالأعمال وارتفاع المخاطر بالنسبة للمستثمر المحلي والأجنبي وتدني نسب الإنتاج والإنتاجية في القطاع الخاص؛

– القطاع الخاص في الجزائر لم يأخذ بعد مكانته كرافد لتحقيق التنمية نتيجة عدم تفعيل الآليات اللازمة التي تجعل منه مساهما حقيقيا في خلق النمو الاقتصادي السريع والمستدام.

التوصيات: يمكننا تقديم بعض التوصيات التي قد تفيد في الرفع من أداء القطاع الخاص بالجزائر، ومن بينها:

– العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك بالرفع من نسبة مساهمة مختلف القطاعات غير النفطية (لاسيما الصناعة، الزراعة والسياحة) في إجمالي الناتج المحلي والحرص على زيادة مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية؛

– ضرورة العمل على تشكيل لجان متخصصة في تأهيل القطاع الخاص وفقا للأسس العلمية والعالمية من أجل تعزيز إسهاماته في تحقيق التنمية الاقتصادية الطموحة في البلاد خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية؛

– العمل على تحسين البيئة الاستثمارية وهذا من خلال قيام الدولة بمكافحة الفساد الإداري والمالي الذي ضرب جذور العملية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بشكل عام في الجزائر، هذا ما أدى برجال الأعمال والمستثمرين الخواص إلى عزوفهم عن القيام بالدور المنوط بهم في التنمية والاستثمار داخل البلاد؛

– تحديث وتطوير النظام المالي والمصرفي في الجزائر، والعمل على خلق بيئة مالية تسهل من عملية التمويل والإقراض لصالح مؤسسات القطاع الخاص، بحيث تعمل هذه المؤسسات المالية والمصرفية ضمن هذا الإطار بتعبئة المدخرات وتقديم المساعدة والتسهيلات للنشاطات الإنتاجية والاستثمارية الجديدة في السوق المحلية، وكذلك المشروعات الصغيرة التي قد تجد صعوبات في إيجاد التمويل اللازم نظرا لحداثتها ونقص خبرتها أو لارتفاع تكاليف الإقراض والتمويل وعدم قدرتها على دخول الأسواق المالية مع السرعة في الإنجاز وترك التعقيدات الروتينية في إجراءاتها.

قائمة المراجع باللغة العربية

i. الاقتصاد في الجزائر. 2018م. تاريخ الاسترجاع: 23-4-2021م. نشر بموقع: https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria

ii. البنك الدولي. 2021م. إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) – Algeria. تاريخ الاسترجاع: 16-4-2021م. نشر بموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ

iii. البنك الدولي. 2021م. الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) – Algeria. تاريخ الاسترجاع: 17-4-2021م. نشر بموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=DZ

iv. البنك الدولي. 2021م. المطالبات المستحقة على مؤسسات القطاع الخاص (النمو السنوي كنسبة مئوية من المعروض النقدي بمعناه الواسع) – Algeria. تاريخ الاسترجاع: 17-4-2021م. نشر بموقع:

v. https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.AST.PRVT.ZG.M3?locations=DZ

vi. البنك الدولي. 2021م. النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) – Algeria. تاريخ الاسترجاع: 16-4-2021م. نشر بموقع:

vii. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=DZ

viii. الحمود، ولاء. 2021م. كيفية توزيع اليد العاملة على القطاعات في الجزائر. تاريخ الاسترجاع: 22-4-2021م. نشر بموقع:

ix. https://aindirectory.com/article/%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

x. الموسوي، حنان عبد الخضر هاشم وعبد الرزاق، أسامة نزار جبار. 2020م. القطاع الخاص في العراق الواقع وسبل النهوض. مجلة كلية الإسلامية الجامعة، المجلد الأول، العدد الثامن والخمسون، ص 171-202.

xi. الونداوي، نشأت مجيد حسن. 2019م. مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي العراقي وسبل النهوض بواقعه الحالي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد السادس والأربعون، ص 231 – 247.

xii. بن الشيخ، توفيق. 2017م. تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، ص 585 – 600.

xiii. بورنان، يونس. 2020م. رحلة اقتصاد الجزائر في 2020.. تقشف وتحصينات ومفاجآت. تاريخ الاسترجاع: 27-4-2021م. نشر بموقع:

xiv. https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020

xv. رحماني، زينب. 2015م. دور القطاع الخاص في التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماستر. كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة أم البواقي.

xvi. شريط، عابد وبن الحاج جلول، ياسين. 2016م. دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد السادس، العدد العاشر، ص 229-256

xvii. صلاح، محمد. 2015م. دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض اقتصاديات الدول العربية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الشلف.

xviii. عديسة، شهرة وجرفي، زكرياء ونسيب، أنفال. 2020م. دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر دراسة قياسية – للفترة (1995 – 2018) باستخدام نموذج ARD. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد عشرون، العدد الثاني، ص 479- 498.

xix. عيسى، عبد الحفيظي. 2015م. مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة تلمسان.

xx. نوري، ياسمين. 2015م. مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012). رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة تيزي وزو.

xxi. وكالة الأنباء الجزائرية. 2019م. انخفاض طفيف لنسبة البطالة بالجزائر إلى 11. 4 % في مايو 2019. تاريخ الاسترجاع: 29-4-2021م. نشر بموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/81740-4-11-2019

المراجع باللغة الأجنبية

i. Di Bella, J. Grant, A. 2013. The Private Sector and Development: Key Concepts. NSI north-south institute, P 1-4.

ii. l'Office National des Statistiques (ONS).2020. Activité industrielle 2010-2019, StatistiBques Economiques N° 105, Collections Statistiques N° 218/2020: Alger.